

## ملخص تنفيذي

تقدم لجنة الكويت الوطنية للتنافسية تقريرها السنوي الخامس عشر "تقرير الكويت للتنافسية 2019"، وذلك في إطار جهودها المتواصلة في المساهمة في الإصلاح الاقتصادي، تلك التي بدأتها الحكومة الكويتية لدعم مسار التنمية. ويشكل هذا التقرير تأكيداً لالتزام لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بدعم جهود إعادة بناء الاقتصاد في دولة الكويت، ودعم قدراته التنافسية. على أن تقرير هذا العام قد أعد وفق المنهجية الجديدة لقياس مؤشر التنافسية العالمية المعتمدة لأول مرة في إعداد تقرير العام السابق 2018، وهو ما سمّاه المنتدى الاقتصادي العالمي بـ"مؤشر التنافسية العالمية - إصدار 4.0". ويقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على أداء الكويت في مختلف أركان مؤشر التنافسية العالمية، والتي تعكس التطورات المسجلة في مجالات المؤسسات والبنى التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، وأداء الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وأسواق السلع، والخدمات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرات الابتكارية في الدولة.

ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية:

**الفصل الأول:** يهدف إلى إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال استعراض التطورات الأخيرة المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والقطاع النقدي والمصرفي، والمستويات العامة للأسعار، والقطاع الخارجي، والمالية العامة، والسكان والقوى العاملة، وسوق الأوراق المالية، وسوق العقار المحلي. ويتبين من خلال هذا الفصل بوضوح أن القطاع النفطي لا يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من مكونات الاقتصاد الكويتي رغم الجهود المبذولة على صعيد التنويع الاقتصادي في إطار إجراء إصلاحات هيكلية وفق رؤية دولة الكويت 2035. ويؤكد الفصل على ضرورة القيام بالمزيد من الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق بضبط أوجه الإنفاق العام والاتجاه لزيادة الإنفاق الرأسمالي على حساب ضبط الإنفاق الجاري، وتكثيف دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي لكونه الركيزة الأساسية للنمو المستدام، وتوفير فرص العمل، وكذلك تحسين بيئة الأعمال، وإصلاح التعليم، وسوق العمل.

**الفصل الثاني:** يخصّ فيه التقرير بتحليل عميق لوضع التنافسية الحالي للاقتصاد الكويتي، وذلك في ضوء نتائج التقرير العالمي للتنافسية الصادر في العام 2019. وتبين النتائج فيه أن ترتيب الكويت في تقرير التنافسية العالمي لهذا العام 2019 هو المركز 46 دولياً مقارنة بالمركز 54 في العام 2018، حيث سجلت الكويت تحسناً على أساس مقياس القرب من الأداء الأفضل (0-100) بمقدار 65.1 نقطة بارتفاع 3 نقاط عن مستواها في العام 2018 (62.1 نقطة). وبذلك تكون قد حققت تقدماً ملحوظاً خلال هذا العام في هذا المؤشر بثمانية مراكز مقارنة بالعام السابق 2018. ويأتي هذا الإنجاز متسقاً مع إعلان مجموعة البنك الدولي دخول الكويت للمرة الأولى ضمن قائمة العشرين دولة الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وعلى هذا الأساس يُعدّ أداء الكويت التنافسي أعلى من متوسط أداء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

ولكن لا يزال أقل من متوسط دول العالم الأعلى دخلاً. هذا وبالمقارنة مع عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وكما يتبين في الجدول الآتي، فقد استمرت الكويت في احتلالها مرتبة متأخرة في العينة، متقدمة فقط على سلطنة عمان، وذلك على الرغم من التحسن النسبي المسجل في ترتيبها العالمي.

مؤشر التنافسية العالمية – عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية  
مقارنة بين نتائج عامي 2018 و2019

ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية	مقياس القرب من الأداء 2019 (100 الحد الأقصى)	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2018	الدولة
1	84.8	1	2	سنغافورة
2	78.1	17	16	النرويج
3	75.0	25	27	الإمارات العربية المتحدة
4	72.9	29	30	قطر
5	70.9	31	32	إستونيا
6	70.2	35	35	سلوفينيا
7	70.0	36	39	السعودية
8	66.8	42	41	جمهورية سلوفاكيا
9	66.4	44	44	قبرص
10	65.4	45	50	البحرين
<b>11</b>	<b>65.1</b>	<b>46</b>	<b>54</b>	<b>الكويت</b>
12	63.6	53	47	عمان

**الفصل الثالث:** يقدم فيه التقرير تحليلاً دقيقاً لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري الإبداعي لبناء الاقتصاد المعرفي كونه وسيلة فعالة للوصول إلى الريادة في اعداد دولة الكويت لتكون مركزاً مالياً وتجاريًا جاذبًا للاستثمار. ويشير الفصل إلى ظهور الاهتمام الحكومي باقتصاد المعرفة خلال السنوات الخمس الماضية في خطط التنمية متوسطة الأجل، وبرامج عمل الحكومة، مع التأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإصلاحات الجذرية بما يساهم في تهيئة الأرضية الملائمة لتحقيق رؤية الكويت 2035 لاسيما في مجال بناء رأس المال البشري الإبداعي الداعم لتنافسية الاقتصاد الكويتي. ويسلط الفصل الضوء على تجارب بعض الدول التي نجحت في هذا المجال في ظل التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، استنادا لبرامج واستراتيجيات قائمة أساسا على إصلاح النظام التعليمي وتطوير برامج الأبحاث بوصفها منهجية فعالة لتلبية احتياجات اقتصاد المعرفة الذي يُعدّ محرّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي. ويقدم الفصل مقترحا في ضوء هذه الممارسات العالمية في مجال بناء رأس المال البشري يتعلق بتوجيه سياسات الدولة نحو تكثيف الاستثمار في مجمل الأركان الأساسية الأربعة للاقتصاد المعرفي، وهي رأس المال البشري، والنظام الاقتصادي والمؤسسي، والنظام الابتكاري المحفّز، والبنية التحتية

المعلوماتية. ولتحقيق ذلك، من الضروري توضيح الرؤية الاستراتيجية، وتحديد الأهداف العملية، وقيادة الحكومة لعملية التحوّل المنشودة من أعلى مستوى الدولة، مع إشراك الأطراف ذات العلاقة ومن أبرزها القطاع الخاص في بناء خطط عمل فعالة تتضمن إعطاء الدعم المطلق لدعم لدور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بحيث يكون برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، وذلك لضمان توافر مختلف الصلاحيات في مسار قيادة البناء الصريح للاقتصاد المعرفي، على أن يقوم المجلس من خلال لجانه الحالية، وكذلك من خلال إنشاء لجان فرعية جديدة تختص كل منها بالعمل نحو تحقيق أحد متطلبات بناء الاقتصاد المعرفي الأساسية. وفي سياق بناء رأس المال المعرفي، يتطلب الأمر تحديداً إعادة صياغة دور وأهداف لجنة التنمية البشرية الموجودة حالياً بالمجلس من أجل قيامها بدور محوري في رسم وتنسيق ودعم وتوجيه ومتابعة وتقييم سياسات مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة ببناء رأس المال البشري الابتكاري، وعلى رأسها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وذلك باتجاه التناغم مع متطلبات عملية الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي حسب رؤية الكويت 2035، حيث لا بد للجنة التنمية البشرية من التركيز في عملها على بعض الجوانب المحورية، منها:

- متابعة التطورات العالمية في مجالات التعليم والبحث والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- الاطلاع بشكل تفصيلي على تجارب الدول الرائدة في مجال إصلاح المنظومة التعليمية.
- تحديد الخطوط الأساسية لإصلاح النظام التعليمي ومنظومة التدريب والبحث العلمي.
- تبني مجموعة من الكفاءات والجدارات والمهارات المحددة كأولويات لصياغة رأس المال البشري.
- تطوير آليات المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل في إطار متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- تنسيق أنشطة مختلف أجهزة الدولة في مجال دعم رأس المال البشري بروافد العلوم والتكنولوجيا والابتكار.